وما قاله الحسن لان السكر حرام في جميع الاديان ويضمن متلفها له اقول سكت
المص عن الخنزير وحكمه حكم الخمر انه يضمن متلفه كما في شم القدوري لمختصر الكرخي
وفي الهداية في آخر كتاب الغصب وان اتلف المسلم خمر الذمي او خنزيره يضمن وان
اتلفها المسلم لا يضمن اه وفي الولوالجية آخر كتاب السير الذمي اذا اظهر بيع الخمر والخنزير
في دار الاسلام يمنع فان اراقه رجل او قتل خنزيره يضمن الا ان يكون اماما يرى ذلك
فلا يضمن لانه مختلف فيه اه ولم يبين المص ما يضمنه بالاتلاف وفيه تفصيل فان حل
المتلف مسلما وجبت عليه القيمة وان كان ذميا عليه مثلها كما في شم الهداية للاتقاني
آخر كتاب الغصب واعلم انه يستثنى من كلام المص ما لو اتلفها بعد ما اشتراها منه لما في الخانية
اشترى من ذمي خمرا او شربه لا يلزمه الثمن ولا يلزمه الضمان اه ولا يمنع من كبس
الحرير اقول صرح في الفتح بانهم يمنعون من الثياب الفاخرة حريرا او غيره كالصوف الرفيع
والمنسوج الرفيع والابراد الرفيعة ولا شك في وقوع خلاف ذلك في هذه الديار ولا يتعرض
لهم لوتا كحا فاسدا كالوطلق الذمي زوجته ثلاثا ثم تزوجها قبل ان تتزوج باخر نقل المص
في البحر عن المحيط انه يفرق معللا له وقال الاسبيجابي لا يفرق او يكون التلفا اما ما
عطف على قوله ان يظهر بيعها فيركبون بالاكف بضم الهمزة جمع الاف بكسرها والوكاف
لغة فيه ومنه اوكف الحمار وهو البرذعة قال العلامة عمد اهو المص في النهر مع مخالفتهم
لهيئة المسلمين صرح به في الذخيرة وظاهر ان المخالفة لهيئتهم انما تكون اذا ركبوا من
جانب واحد قال وغالب ظني اني سمعته من الشيخ الاخ كذلك اهو اقول هذا بنا على
جواز الركوب مع المخالفة في الهيئة والمعتمد عدم جوازه مطلقا كما سيصح به المص قريبا
وفي شم الكتر المص ويركب سرجا كالاكف والسرج الذي كالاكف هو ما يجعل على مقدمه
شبه الرمانة والحاصل انه يقام الحد ويكلمها على الاحد الشرب قال بعض الفضلا
يفيد انه يقيم عليه حد القذف ولا بيد الذمي سبلام الخ قال بعض الفضلا وهل يشمت
عاطسهم اقول الظاهر انه لا يشمت لان فيه اكراما لهم وتعظيما ونحن مامورون باهانتهم
وفي شم الجامع الصغير عن عمر النهي عن عمر السلام على الذمي لما فيه من التعظيم ولا يزاد
على وعليكم في شم الجامع الصغير للمناوي وعن الحسن البصري لا يزيد على وعليكم
وعن الشعبي لا يزيد على الرحمة ومنهم من لم ير بالتسليم عليهم باسا والمختار هو الاول وهذا

اذا

اذا لم يكن للمسلم حاجة فان كان فلا باس بالتسليم اه ولا باس هنا للاباحة للاماكنة اول
وتركه مصافحته يعني لما فيها من التعظيم كما في التمرتاشي ويضيق عليهم في المرور وقوله
صلى الله عليه وسلم الجئوهم الى اضيق الطريق وان ركب الحمار لضرورة نزل في الجامع
قال في الفتح واختار المتاخرون ان لا يركبوا اصلا الا ان خرجوا الى قرية ونحوها او لم يريدها
وحاصله انه لا يركب الا لضرورة فيركب ثم ينزل في مجامع المسلمين اذا مر بهم والحق التمرتاشية
البغل بالحمار في جواز ركوبهم والمعتمد الجواز في محل خاصة قال بعض الفضلا هذا اللفظ
لم اجده لاحد وانا الموجود في الكتب ان الجواز مقيد بما ذكره الحلواني بقوله هذا اذا اقاموا بحيث
لا يتعطل بسبب سكناهم جماعات المسلمين ولا يتقلل اما اذا تعطل بسبب سكناهم جماعات
المسلمين او تقلل فلا يمكنون من السكنى فيها ويسكنون في ناحية خاصة ليس فيها المسلمين
جماعة فكان المص فهم من الناحية المحلة وليس كذلك بل صرح التمرتاشي في شم الجامع الصغير
بعد ما نقل عن الشافعي انهم يوسرون بيسير دورهم في امصار المسلمين والخروج منها والسكنى
خارجها للا يكون منعتهم كمنعة المسلمين فمنعهم عن ان يكون لهم محلة خاصة حيث
قال بعد ما ذكرناه نقلا عن السنفي والمراد بالمنع المذكور عن الامصار ان يكون لهم في المصر
محلة خاصة يسكنونها ولهم فيها منعة عارضة كمنعة المسلمين اما بكثرتهم وهم مقهورون
فلا كذلك اه وفي الذخيرة واذا تكارى اهل الذمة دورا في اماكن المسلمين ليسكنوا فيها جاز لانهم
اذا سكنوا بين المسلمين راوا معالم الاسلام ومحاسنه وشرط الحلواني قلتهم اما اذا كثروا بحيث
تعطل بسكناهم بعض المسلمين او تقللوا يمنعون من السكنى فيما بين المسلمين وهو المحفوظ
عن ابي يوسف اه وفي المحيط يمكنون ان يسكنوا في امصار المسلمين ويبيعون ويشترون
في اسواقهم لان منفعة ذلك تعود على المسلمين اه وسيأتي قاري الهداية عن الذمي اذا بنى دارا
عالية عن دور المسلمين وجعل لها طاقات وشبابيك تشرف على جيرانه هل يمكن من ذلك
اجاب اهل الذمة في المعاملات كالمسلمين ما جاز للمسلم ان يفعله في ملكه جاز له ومالم يجز
للمسلم لم يجز له وانما يمنع من تعلية بنائه اذا حصل ضرر لجاره من منع ضوء اهو ظاهر
المذهب وذكر القاضي ابو يوسف في كتاب الخراج ان من منع اهل الذمة ان يسكنوا بين المسلمين
بل يسكنوا معتزلين عن المسلمين وهو الذي افتى به اه وفي النظم الوهباني
ويظلق للذمي مركب بغلة فقط وليس له رفع البنا ويقصر وحرر في شرحه تحريرا حسنا فارجع اليه